خلاصة المقالات

قراءة ثانية لمنجِّزية العلم الإجمالي في ضوء العقل والنقل

سيدموسى شبيري زنجاني

الخلاصة

تنجيز العلم الإجمالي من المسائل التي لها دور كبير في فهم مسائل الفقه. فإنّ العقل ـ و من خلال التمسک بوجود المقتضي والتحقق من عدم المانع ـ يوجّه الأصولي نحو منجّزية العلم الإجمالي. يستدلّ على وجود المقتضي بقياس الأولوية وإطلاق الأدلّة الأوّلية؛ لأن العقل يحكم بلزوم الاحتياط في الشّبهات البدوية فحكمه بلزوم الاحتياط فی الشّبهات المقرونة بالعلم الإجمالي بطريق أولى. وكذلک إطلاق الأدلّة الأوّلية يتضمن المعلوم الإجمالي ويفرض ضرورة الامتثال له. ثم إن طريقة إحراز عدم المانع هي أنه لا يوجد مانع عقلي للاحتياط بعد فرض قدرة المكلَّف على ذلک. و ما يدّعى من وجود مانع شرعي و هي الروايات المرخِّصة لارتكاب أطراف العلم الإجمالي مثل رواية مسعدة بن صدقة وعبد الله بن سنان ترد عليه إشكالات أهمّها اختصاص تلک الروايات بالشّبهات الموضوعية. نعم يمكن الردّ على سائر المناقشات كاستحالة التمسک بمدلول روايات الترخيص أو تعارضها لروايات الاحتياط.

مفاتيح البحث: العلم الإجمالي، المنجِّزية، الاحتياط، الشبهة المحصورة، الشبهة غيرالمحصورة.

استكشاف فاعليّة نظريّتَي القضايا الشرطيّة والخطابات القانونيّة حول قبول الانحلال

حسين سليماني أميري، سيدمهدي محمدي

الخلاصة

الإمام الخميني، في نظريّة الخطابات القانونيّة، بعد تأكيده على جعل الأحكام الشرعيّة بشكل عام، يعتبرها ضدّ ما قيل بحلّ الأحكام الشّرعية إلى أحكام جزئيّة. ومن ناحية أخرى، فإنّ القائلين بعودة الأحكام الشّرعية إلى القضايا الشرطيّة، اعتبروا قبول الانحلال أمرًا لا مفرّ منه. تُركِّز هذه المقالة على تعريف مبنى الشّرطية والشّرعية، لوازم كلٍّ منهما، وأثرهما على قبول الانحلال في الموضوع. ووفقاً لرأي الإمام، فإنّ القول بالشّرطيّة يستلزم انحلالاً حقيقيّاً في جعل الأحكام الشّرعيّة، وبتبعه لحاظَ خصائص الأفراد بالتفصيل. ولكن من خلال فحص آراء القائلين بالشّرطية، يبدو أنّهم قد تمّ توجيههم إلى نوع من الانحلال المجازي والادّعائي في إنشاء الأحكام الشّرعيّة. الانحلال المجازي لا يتعارض مع نظرية القانونيّة، ونتيجة لذلك فإنّ الصّراع بين هذين المبنَيين شكلي. وعلى كلّ حال، فإنّ قبول الانحلال الحقيقي لا يعني بالضّرورة لحاظ خصائص الأفراد. أخيرًا، تقدّم هذه المقالة صورة جديدة للانحلال، حيث يكشف العُرف ـ بلحاظ غرض المولى الغائي من الجعل ـ أنّ المولى في النّهاية بصدد توضيح واجب كلّ واحد من المكلَّفين عند مواجهته للموضوعات الخارجيّة، وهذا نوع من الانحلال الحقيقي.

مفاتيح البحث: الانحلال، الخطابات القانونيّة، الخطابات الانحلاليّة، القضايا الشرطيّة.

حقيقة الحكم الشرعي من وجهة نظر الشهيد الصدر

عقيل رهبر كليشمي

الخلاصة

حقيقة الحكم الشرعي مرحلة من الحكم تقع موضوعاً لحكم العقل بوجوب الطّاعة، واختلف الأصوليون في تعيينها. وقد أدّى ذلك إلى ظهور آراء مختلفة حول مختلف قضايا علم الأصول. ومن بين الأصوليّين المتأخّرين، فإنّ الشهيد الصدر له اهتمام خاصّ بهذه القضية. من خلال فحص آرائه، يمكننا أن نجد ما مجموعه خمسة تعابير حول حقيقة الحكم الشرعي. تحاول هذه المقالة، بعد تقسيم الحكم الشرعي إلى تكليفي ـ وضعي، وظاهري ـ واقعي، فحص رأي الشهيد الصدر في مراحل الحكم التكليفي الواقعي وحقيقته. يبدو أن رأيه الأخير في حقيقة الحكم هو الحبّ والبغض الشأنيّان، وهو نوع من التقدّم على مبناه الأول، أي الحبّ والبغض الفعليّين. لكن مقتضى مبنى الشهيد في الطلب والإرادة هو أنّ حقيقة الحكم مثل الوجوب، هو إعمال السلطنة وتعلّق غرض المولى اللّزومي بعمل العبد؛ ولو كان ذلك العمل مبغوضاً للمولى.

مفاتيح البحث: حقيقة الحكم، روح الحكم، الإرادة التشريعية، الاعتبار، الملاك.

التعرّف على مفهوم ووظائف «الامتنان» مع التّركيز على تطبيقات كتب الإماميّة

حسن رضائي صرمي، محمد صادق بدخش، مسيح بروجردي

الخلاصة

مقام الامتنان هو إحدى القرائن على فهم الكلام، والذي له تأثير كبير في الاستنباط من المصادر الكلاميّة. في شرح هويّة الامتنان أُجريت أبحاث لا تتّفق نتائجها مع استخدام الامتنان في كتابات الإماميّة العلميّة. من خلال إعادة قراءة المكوِّنات التي ينطوي عليها الامتنان، تُقدِّم هذه المقالة مفهوماً جديداً للامتنان قائماً على الأسس الثلاثة وهي العلّية والغرضيّة والإظهاريّة. في معظم الحالات التي يُطلق فيها على الدليل الامتنان، إمّا يكون الامتنان هو الغرض، أو يعرب المتكلّم عن امتنانه بهذا الدليل، وهناك حالات قليلة يكون فيها الامتنان هو العلّة. أدّى استكشاف المصادر الفقهيّة ـ الأصوليّة إلى زيادة الوظائف العامّة للامتنان إلى ثمانية عناوين هي: إثبات وجود المقتضي، الإباء عن التخصيص، إفادة النكرة العموم في سياق الإثبات، توسيع الحكم وتضييقه، تفسير كون الحكم شخصيّاً أو نوعيّاً، عدم لزوم الإعادة والقضاء، إثبات أصالة الخصوص، عدم القابلية للنَّسخ. أثناء تقديم أمثلة ملموسة من مصادر الإماميّة، قام المؤلف بتقييم الوظائف المزعومة، الذي تمّ تنفيذه بالنظر إلى خصيصتين وهما: «غرضيّة الامتنان» و «كون المتحدّث في مقام الإعراب عن الامتنان».

مفاتيح البحث: مقام الامتنان، الدليل الامتناني، التسهيل، الإرفاق، التعبير عن الامتنان، علّة الامتنان، الغرض.

عرض وتقييم نظرية «عدم انسياب التّعارض بين الأحكام الشّرعيّة في علم الأصول» في فكر المحقّق الإصفهاني

محمدعلي اسماعيلي

چكيده

إنّ منهجيّة منطق الاحتجاج والاستدلال في علم الأصول -كواحدة من أَبرَز قضايا فلسفة هذا العلم- لها محاور مختلفة، والتقييم المنطقي لاستخدام القواعد الفلسفيّة في الاحتجاجات الأصوليّة هو واحد من أهمّها. المحقّق الإصفهاني، مع التفاته إلى تطبيقات القواعد الفلسفيّة في علم الأصول، قام بتحليل القيمة المنطقيّة لهذه المسألة، ودرَسَها في موارد عديدة أهمُّها عدم انسياب القواعد الفلسفيّة للتضادّ في علم الأصول. هذا المقال، بالمنهج الوصفي التّحليلي وبهدف عرض وتقييم نظريّة جمود التّضادّ في الأحكام الشّرعيّة، يبحث في هذه المسألة في فكر المحقّق الإصفهاني، ويؤدّي إلى استنتاج أنّه في رأيه أنّ نظرية انسياب التضادّ في الأحكام الشّرعيّة، رغم أنّها وجهة نظر الأصوليّين الشّهيرة، إلّا أنّها غير تامّة لأسباب مختلفة وليست محصَّنة ضد آفة خلط الحقائق بالاعتباريّات. يبدو أنه على الرّغم من بعض النّقاط البارزة، هناك العديد من الغموض في النّظرية المذكورة تجعلها غير مقبولة.

مفاتيح البحث: قاعدة التضادّ، اجتماع الضدّين، الأحكام الشّرعيّة، الاعتباريّات، المحقّق الإصفهاني.

تحليل تطبيقات أصل الاستصحاب في علم الرّجال

سيدرضا الحسني

چكيده

يعتبر أصل الاستصحاب من أكثر الأصول العمليّة تطبيقاً. بالإضافة إلى علم الفقه، فإنّ مكانة الاستصحاب وتطبيقه في علم الرّجال جدير بالملاحظة أيضاً. في هذا الصدد، تلعب ضرورة وجود تأثير شرعي على المستصحَب دوراً رئيسيّاً ويمكن أن تؤثّر على استخدام الاستصحاب في الرّجال. الغرض من هذا المقال هو التحقيق في أثر الاستصحاب في فهم معنى الثقة، أحوال الرّواة الشخصيّة، وثاقة الرّواة وإضعافهم، نظرية أصالة العدالة، استصحاب المعتقدات الرّجاليّة للفقهاء، واستصحاب الوثاقة أو الضعف في افتراض التّعارض بين كلمتين من رجالي واحد. إنّ إهمال ضرورة الانتباه إلى الأثر المباشر للاستصحاب في الموارد المذكورة يؤدّي أحياناً إلى خطأ الفقيه والرّجالي في الاستنتاج.

مفاتيح البحث: الاستصحاب، الوثاقة، الإضعاف، أصالة العدالة، الثقة.